إضرابات موظفي الدولة..

مطالب مشروعة أفسدتها السياسة والابتزاز

ماذا جرى لموظفي الجهاز الاداري للدولة بكل قطاعته ومكوناته، سؤال تطرحه الاضرابات المتتالية على مدى الشهور الماضية والتي شهدتها كل المؤسسات والهيئات والوزارات الحكومية والذي كان آخرها إضراب السلطة القضائية.

ورغم أن الاضرابات وسيلة مشروعة قانونا للتعبير عن المظالم وانتزاع الحقوق والمصالح لقطاع واسع من هذا الشعب وهو الموظف الحكومي المطحون اقتصاديا إلا أن الوضع السياسي للبلد ولعبة المصالح والضرب تحت الحزام بين مسئول وآخر في نفس الجهة وبين من يمثلون هذه الشريحة ليست بريئة مما يجري تتخلق بيئتها تعسفات وسوء استخدام سلطة وإهدار للحقوق المادية والمعنوية من هذا المسؤول أو ذاك ولكن النتيجة النهائية لذلك هو ضرب الاقتصاد في وقت اليمن في أمس الحاجة لكل نشاط اقتصادي يضيف للناتج القومي.

تحقيق/عبدالله الخولاني

الوضع الاقتصادي الصعب لليمن ليس مبررا للتحايل على حقوق العاملين والموظفين لكن في نفس الوقت ليس من الإنصاف رفع شعارات ومطالب حقوقية تعجز الحكومات الغنية عن تلبيتها فما بالنا بحكومة وفاق وطني تدير مرحلة انتقالية تركتها ثقيلة وما يزيد الطين بلة ما يتعرض له النفط من تخريب وانعكاساته السلبية على إيرادات الحكومة المالية الذي يشكل النفط 75%منها معادلة تجعل جميع الأطراف التعامل بمنطق مع حقوق موظف آنية لا تقبل التسويف والمماطلة وحقوق تنفذ بالتدرج وعلى مراحل زمنية .

مسلسل إضرابات

الإضرابات تدل على انعدام الثقة بين العمال ومسئولي الجهات والمؤسسات الحكومية وهو ما دفع الاقتصاديين إلى التحذير من تداعيات الإضرابات المتتالية للموظفين الحكوميين وخاصة في المؤسسات الإنتاجية والإيرادية والخدمية التي لها علاقة مباشرة بحياة الموطن مثل المستشفيات والشركات النفطية والبنوك والمؤسسات التعليمية وغيرها.

العدالة الاجتماعية

رئيس الدائرة القانونية والحقوق والحريات بالاتحاد العام لنقابة عمال اليمن عبدالله الجبري يؤكد أن العامل اليمني أو الموظف هو المسحوق على مستوى العالم مقارنة بما يحصل عليه العاملون في الدول العربية أو الدول المشابهة لوضع اليمن ,مستدلا على صحة كلامه بمستوى الأجور للموظف العام في لبنان وهي دولة فقيرة لا تمتلك أي موارد الحد الأدنى للأجور 500 دولار بينما لم يصل إلى 150دولاراً في اليمن مع انعدام العدالة في هذا الجانب في ظل وجود مؤسسات يصل راتب بعض العاملين إلى مليوني ريال أمثال الشركات النفطية ومؤسسات الاتصالات الحكومية مثل تليمن حيث يصل راتب مديرها العام إلى 6ملايين ريال .

> **الجبري: الموظف اليمني مسحوق اقتصاديا ..ونطالب بالعدالة الاجتماعية**

بالنسبة للإضرابات يقول الجبري نحن ضد أي إضراب غير شرعي وقانوني كما أننا نفضل المفاوضات مع القيادات ونعتبر الإضراب إجراء أخير بعد استنفاد كافة الوسائل ونرفض أي أضراب لأي هدف سياسي وهدفه الابتزاز.

ويشرح رئيس الدائرة القانونية في الاتحاد العام حالة الموظف الحكومي الذي يحال إلى التقاعد بأقل راتبي تقاعدي وهو أمر مرفوض ونطالب بالعدالة الاجتماعية.

الإنتاجية

ويوضح الدكتور صلاح الدبعي أن زيادة الرواتب لا تعد (تكلفة اجتماعية)، بل يجب أن ترتبط ارتباطاً مباشراً بزيادة الإنتاجية، فكلما ارتبطت معدلات الرواتب مع معدلات الإنتاجية قلّ الخوف على الدورة الاقتصادية وعلى الخلل ما بين الكتلة النقدية والكتلة السلعية.

ويضيف ومع ذلك لا أتفق مع الذين يقولون إن زيادة الرواتب والأجور غير المترافقة مع زيادة الإنتاجية، ستؤدي إلى زيادة معدلات التضخم، فنسبة الرواتب والأجور لا تزال متدنية مقارنة بقيمة الناتج المحلي الإجمالي، وتشكل نسبة متواضعة من تكاليف السلع والخدمات، وإن مراكز التكلفة تتركز في جانب الرأسمال على حساب عنصر العمل.

غير ذات جدوى

ويشير إلى أن رفع الأجور دون معرفة حجم تغطيتها من ارتفاع الأسعار بسبب عدم وجود وحدات قياس الأسعار يجعل هذا الرفع وبأي نسبة كانت غير ذي جدوى، مشدداً على أهمية سلة المستهلك- صاحب الأجر في معرفة انعكاس الأسعار على المواطنين فعلياً.

القوة الشرائية

تمثل السياسة الأجرية الركن الأساسي لتصحيح العلاقة بين الأجور والأسعار بدءاً بتصحيح العلاقة بين الأجور ومستوى الأسعار بمعنى تطابق الحد الأدنى للأجور مع الحد الأدنى لمستوى المعيشة من خلال الاستناد إلى مؤشر الأسعار لتحقيق الربط بين الأجور والأسعار بعد كل ارتفاع في الأسعار، ولاسيما أن كل ارتفاع في الأسعار يعني انخفاضاً في القوة الشرائية، وأن كل انخفاض في القوة الشرائية يعني انخفاضاً في الطلب، وأن انخفاض الطلب يعني زيادة في المخزون، وأن زيادة المخزون تعني الكساد ,وهذا كله حسب الدكتور السالمي تباطؤ الدورة الإنتاجية وبالتالي فإن من يرفع الأسعار ويربح، هو في النهاية من يضرب دورة عملية إعادة الإنتاج من خلال ضرب الإنتاج نفسه، وهنا تكمن أهمية وجود مؤشر للأسعار يقيس مقدار الارتفاعات الدورية لها. يضاف إلى ذلك أنه لابد من وجود نظام ضريبي فعال على الأرباح- يسمح بتأمين موارد زيادات الأجور- وعادل يسمح بتطور الإنتاج ولا يسمح بهبوطه.

خسر 1,6 مليون فرصة و400مليار ريال

قطاع العمل يتعطش لفرص جديدة

استطلاع/ أحمد الطيار

يتطلع عمال اليمن إلى تجاوز المرحلة العصيبة التي مروا بها خلال العامين الماضيين والتي أدت لفقدان الكثير منهم فرص عمله ومصدر عيشه عقب فترة من الاضطراب السياسي والانفلات الأمني شلت قطاعات اقتصادية هامة كالسياحة والإنشاءات والصناعة والإنتاج الزراعي وكبدتهم خسائر تفوق 400 مليار ريال على الأقل ضمن أصعب الظروف التي مرت بها اليمن على الإطلاق .

واليوم ومع تواصل عملية الاستقرار السياسي والأمني يتطلع ملايين العمال من الحكومة أن تمضي قدما في فتح مجالات الاستثمار وتهيئة مناخ الأعمال لتنشأ شركات وقطاعات إنتاجية تمتص العمالة اليمنية ذات الخبرة والمهارة وتوفر فرصاً لمئات الآلاف من الشباب في سن العمل .

وينظر للعمال اليمنيين على أنهم أحد أبرز مقومات التنمية في اليمن فبجهدهم وعرقهم تتسارع خطى البناء والإنتاج سواء في مجال العقارات والتشييد أو المصانع ومراكز الإنتاج ويعرف العامل اليمني بالنشاط والمثابرة والجهد الزائد كما انه شارك ثائرا في ساحات الثورة وخرج بقوة طالبا للتغيير دون هوادة ومع ذلك فهو صبور محتسب لا يئن من المعوقات ويزداد صبره في الظروف الصعبة وأحلكها عندما يفقد عمله ويرى مصدر رزقه متوقفا .

وقد أدت الظروف التي مرت بها اليمن خلال العامين الماضيين لخلل أمني رهيب أثر بصورة سلبية واسعة النطاق على سوق العمل، ففيما حملت تلك الفترة ارتفاعا في الأسعار وخاصة أسعار المواد البترولية ،كانت حركة البيع والشراء في أغلب المناطق اليمنية عرضة للتوقف وهو ما اثمر فقدان العديد من العمال فرص عملهم جراء توقف أنشطة السياحة، والاستثمارات وأعمال البناء والتشييد والزراعة والمصانع الكبيرة والصغيرة بالدرجة الأولى إضافة إلى أن أعدادا كبيرة من المعامل والورش والمحلات التجارية أغلقت أبوابها وقامت بتسريح عشرات الآلاف من العمال.

ضريبة

من ضمن التغيير الهيكلي الذي طرأ على العمال اليمنيين ذلك التطلع الهائل للتغيير وهو ما دفع ملايين العمال إلى المشاركة والتطلع لحياة جديدة أساسها التغيير في نظام الحكم وهيكل الاقتصاد وهكذا كان الآلاف من العمال على رأس حملة التغيير وعنوانا للمسيرات والمطالبات بيمن جديد والتي بدأت في فبراير 2011م لكن المقابل لهذه التضحيات وقوع مئات الآلاف منهم في رصيف البطالة .

وكنتيجة للأحداث السياسية وما رافقها من أعمال عنف وأنشطة إرهابية تعرضت لها بعض المحافظات اليمنية سرحت عشرات الشركات موظفيها وأغلقت أخرى مكاتبها وسافرت للخارج خصوصا الشركات الاستثمارية الأجنبية فيما وجد العامل اليمني نفسه على الرصيف.

خسائر

تعترف مراكز البحوث الاقتصادية أن أكثر شريحة تضررت في اليمن بسبب أحداث عامي 2011، و2012م هي شريحة العمال والتي تمثل حوالي 4 ملايين عامل.

ويقول الباحث حمود البخيتي مدير مركز السوق للبحوث إن كل عامل يمني يمكننا التأكيد انه فقد دخلا بمقدار 100 ألف ريال على الأقل خلال ما يقارب 15 شهرا من الأحداث لأنه فقد عمله سواء كليا أو بمستوى جزئي، وبذلك يمكننا الوصول لرقم يتجاوز400 مليار ريال على الأقل، ويؤكد أن عددا من شركات القطاع الخاص أغلقت أبوابها في ظل الأوضاع الاستثنائية التي عاشتها البلاد كما أن أعدادا كبيرة من المصانع والمعامل والورش والمحلات التجارية أغلقت أبوابها وقامت بتسريح عشرات الآلاف من العمال وبذلك فان الأكثر ضرارا في الساحة اليمنية هم العمال وأن هناك قطاعا كبيرا من العمالة يعيش على دخله اليومي فقط .

وأكد البخيتي أن مؤشر البطالة في اليمن ارتفع بشكل كبير خلال تلك الفترة مقارنة بالأعوام السابقة وحد البطالة وصل إلى 50%، ولا يمكن الجزم برقم معين لأن البيانات متحركة وليست ثابتة في حين كانت الأرقام والإحصائيات الرسمية في 2010 تتراوح عند الرقم من 36 – 38%.

قطاع المقاولات

يشير الاتحاد العام للمقاولين اليمنيين إلى أن نحو مليون عامل تم تسريحهم من قطاع المقاولات والإنشاءات في اليمن حسب التقديرات الأولية لقطاع المقاولات وتأثر هذا القطاع بشكل كبير بالأوضاع غير المستقرة وتكبد خسائر فادحة وهو ما اضطره إلى تقليص الخسائر عن طريق تسريح العمالة التي وصلت إلى حوالي 70 % في حين تقلصت عملية تسريح العمالة الماهرة والمؤهلة إلى ما نسبته من 20 إلى 30 % حسب تقديرات مركز الخبراء للدراسات والاستشارات.

فرص العمل

تعد مشكلة توفير فرص العمل أحد أهم التحديات التي تواجه عملية التنمية وتساهم في تقويض الاستقرار السياسي والأمني في البلاد خاصة وأنها تتركز بدرجة عالية في أوساط الشباب بنسبة تبلغ 52.9% في الفئة العمرية (15-24) سنة، كما تبلغ نسبة 44.4% في الفئة العمرية (25-59). وتنتشر البطالة حتى بين المتعلمين فحوالي 25% من العاطلين هم ممن يحملون مؤهلات التعليم الثانوي فما فوق.

وخلال عام 2011، ازدادت مشكلة طالبي العمل تفاقما نتيجة تعليق معظم المشاريع الاستثمارية وتعثر كثير من الأنشطة الاقتصادية التي تستوعب معظم الأيدي العاملة مثل الزراعة، الصناعة التحويلية، البناء والتشييد، السياحة، والنقل.

وتتجلى مظاهر ذلك في تسريح كثير من العاملين، وإعطاء بعض العاملين إجازات بدون راتب، وتخفيض بعض المنشآت لساعات العمل مقابل إعطاء جزء من الراتب. وبالنتيجة، أضحت البطالة أمراً غير مقبول اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وأمنياً. وتمثل تهديد للسكينة العامة والاستقرار الاجتماعي.

وللحد من البطالة ترى وزارة التخطيط والتعاون الدولي ضرورة تسريع جهود إعادة إعمار المناطق المتضررة وإنعاش القطاعات الإنتاجية وتحسين البنية التحتية. كما تعول اليمن على استيعاب العمالة اليمنية في أسواق العمل الخليجية. وسيؤدي ذلك إلى أثر سريع في تحسين مستويات المعيشة وسيسهم بصورة فعالة في تثبيت الأمن والاستقرار.

المعالجات السريعة

يضع خبراء الاقتصاد مسألة استعادة مناخ الاستقرار السياسي والأمني شرط مسبق لتحقيق تقدم ملموس في مجال التوظيف وخلق فرص العمل ويرون أن ثمة العديد من المعالجات الممكنة لمشكلة البطالة منها-وضع خطة وبرنامج عمل لإعادة تشغيل المشاريع الاستثمارية العامة والخاصة المتوقفة ويمكن على سبيل المثال تبني إصلاح القطاع المصرفي لغاية تفعيل دورة في مجال الاستثمار الخاص ودعم المشاريع المتوسطة والصغيرة، وكخطوة مبدئية يمكن التفكير في خلق نوافذ استثمارية في مختلف البنوك تقوم بهذه المهمة، ويمكن دعمها من قبل المانحين والدولة، وثمة مقترح محدد لعمل ذلك بفعالية وسرعة سوف يقوم الكاتب بتناولها في مكان آخر، على أن تستهدف كأولوية قضية إعادة تشغيل المشروعات التي أفلست والتي هي على وشك الإفلاس ،مع حل مشكلة توفير مصادر الطاقة وارتفاع أسعارها ،والبحث عن وسائل لتمكين المؤسسات الإنتاجية من توفير احتياجاتها من التمويل اللازم لاستئناف عمليات الإنتاج لديها ،وخلق أسواق للعمالة اليمنية وتأهيلها للمنافسة في هذه الأسواق ومساعدتها للوصول إلى هذه الأسواق ،والمساعدة في استيعاب العاملين اليمنيين في الأسواق الإقليمية ذات الاحتياج.

تشغيل العمالة

ويرى الدكتور محمد الميتمي، أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء، أن موضوع تشغيل العمالة اليمنية وعلى رأسها الشباب في اليمن بات الآن مشروعا إقليميا حيث أن اجتماع لندن الأخير في بداية مارس الجاري والاجتماع الدولي الذي انعقد بصنعاء في وزارة التخطيط والتعاون الدولي مؤخرا خصص جزءاً كبيراً مخصصاً منه لموضوع تشغيل الشباب اليمني .

ويعتبر الشباب هم القوة الدافعة الكبرى للبلد والقوة الكبرى لأي مشروع تنموي ، وفي نفس الوقت هم مشكلة أيضا إن لم تم استغلالهم الاستغلال الاقتصادي الأمثل، لدينا في اليمن 2.5 مليون عاطل عن العمل، هؤلاء إذا لم تعمل لهم حماية فإحباطهم سيشكل قوة مدمرة، نحن نتكلم عن الشباب اليمني العاطل عن العمل، هذه القوة الهائلة يمكن استغلالها للدفع التنموي وقد تكون قوة للإحباط أيضا ،فأعتقد أن قضايا الشباب والمرأة باتت الآن ذات توافق دولي بشأن حلها.

الأزمة الاقتصادية العالمية

لا تعود المشكلة التي واجهت العمالة اليمنية لفترة الثورة الشبابية فقط إذ بدأت بوادرها في الظهور مع تنامي الأزمة المالية العالمية في العام 2009م عندما فرضت الأزمة على جميع اليمنيين تأثرا سلبيا على الاقتصاد اليمني تمثل في انكماش الحركة الاقتصادية من جهة والتأثير على سوق العمل وفقدان الكثير من الوظائف في الكثير من القطاعات من جهة أخرى.

ويقول الباحث الاقتصادي عبد المجيد البطلي: إن حجم العمالة التي فقدت وظائفها منذ بدء الأزمة المالية العالمية عام 2009م يقدر بـ1.6 مليون عامل يمني من نسبة حجم العمالة اليمنية البالغة «5.6» مليون عامل حيث بدأت العمالة تفقد وظائفها يوميا بسبب تخفيض الحكومة لبرنامجها الاستثماري وتخفيض نفقاتها إلى النصف فأدى هذا التراجع نشاط الشركات المختلفة وتباطؤ الاقتصاد وقلة حجم المبيعات وتدني الطلب على العمالة اليومية والموسمية في سوق العمل، ويأتي قطاع المقاولات بالمرتبة الأولى والذي قام بتسريح العمالة وتخفيض المرتبات وتدرج التسريح في الكثير من القطاعات الأخرى، ولم تسلم من هذه العدوى حتى المحلات والمعارض التجارية التي تبيع بالتجزئة، وكان تخفيض العمالة اليمنية منذ بداية الأزمة الاقتصادية في اليمن .